PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Qarar Al Masry**
DATE:	**17-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Dramatic losses affecting Gulf states**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

خسائر بالجملة تعصف بدول الخليج

كشف صندوق النقد العربي انه من المتوقع تأثر اقتصادات دول الخليج بدرجة أقل بانخفاض أسعار النفط مقارنة بالدول العربية النفطية الأخرى سواء نتيجة لجوء بعضها إلى زيادة كميات الإنتاج النفطي خلال العام، او لحرص عدد من حكومات هذه الدول على تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي.

وقامت دول منظمة «اوبك» بزيادة إنتاجها في الثمانية اشهر الاولي من العام الحالي بـ 259 مليون برميل ليصل حجم انتاجها الى 7.51 مليار برميل مقابل 7.25 مليار برميل في الثمانية اشهر الاولى من العام 2014 وبنسبة ارتفاع 3.57%.

ووصلت قيمة ما انتجته تلك الدول في الثمانية اشهر من العام الحالي 403.8 مليار دولار مقابل 759.7 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي وبخسائر تقدر بـ 355.9 مليار دولار وبتراجع نسبته 46.85%.

واضطرت جميع الدول في الخسارة المالية، سواء من قام برفع الإنتاج او من خفضه، وكان أكثر المتضررين وبطبيعة الحال الأكثر انتاجا، السعودية، حيث خسرت ما يعادل 115.4 مليار دولار (432.9 مليار ريال) وهو ما يعادل حوالي 50% من ميزانية الدولة، والبالغة 860 مليار ريال (229 مليار دولار).

وكانت الحكومة السعودية قد قامت بسحب 65 مليار دولار من الاحتياطي العام للدولة بالنصف الأول من العام الحالي كما قامت باصدار سندات بـ 20 مليار ريال في اغسطس الماضي، وسندات بقيمة 4 مليارريال في يوليو الماضي، كما تخطط لإصدار سندات بقيمة 27 مليار دولار حتى نهاية العام الحالي، وذلك لمواجهة العجز المتوقع في الميزانية نتيجة الانفاق الحكومي في ظل تراجع أسعار النفط التي تعتمد عليها السعودية في إيراداتها بنسبة 90%.

تلاها الكويت والتي اجتمع عليها تراجع الأسعار مع تراجع الانتاج لتسجل خسارة تقدر بـ 35.2 مليار دولار وهي تعادل 55% من ميزانية الدولة والبالغة 64 مليار دولار تقريبا.

ومن خلال الأرقام نجد أن الدول الخليجية الأربع المنضمة لأوبك قد منيت بخسارة تقدر بـ 193.8 مليار دولار تعادل 54.45% من إجمالي خسائر دول اوبك في ثمانية أشهر وعليه يبقى الجزء الثاني من حديث صندوق النقد العربي هو الأمل للحد من العجز المتوقع في ميزانيات تلك الدول جراء تراجع أسعار النفط وهو ، حرص عدد من حكومات هذه الدول على تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، وهو ما سنظهره ميزانية تلك الدول عند الإعلان عنها، والذي لم يتبق له سوى الثلث الأخير من العام.

وتفاقمت خسائر الأسعار بعد ان غيرت «اوبك» في 2014 سياستها للدفاع عن حصتها في السوق، وتضييق الخناق على مصادر المعروض المنافسة من المنتجين الآخرين بدلا من خفض المعروض، وقادت السعودية ذلك التوجه لانها لم تعد تريد ان تتحمل وحدها عبء ضبط السوق معرضة حصتها للتآكل، بينما المنتجون الآخرون ينتهكون حصص الإنتاج.

فالسعودية تملك ثاني اكبر احتياطي من النفط في العالم بعد فنزويلا، وتستأثر بنحو 13% من انتاج وتصدير النفط عالميا، كما انها الدولة الوحيدة في العالم التي تملك سياسة رسمية للحفاظ على طاقة إنتاجية فائضة كبيرة، يمكن استخدامها خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن.

وكان آخر اجتماع لأوبك قرر الحفاظ على سقف الإنتاج كما هو عند 30 مليون برميل يوميا رغم انخفاض الأسعار الى نحو نصف مستواها في يونيو العام الماضي.

وتشير تحليلات كثيرة حول ان دول اوبك انما تريد ان تتحمل الدول المنتجة والمصدرة من خارجها عبء ضبط السوق معها، إضافة الى رهان على ان منتجي الغاز والنفط الصخري قد يتوقفون عن الإنتاج مع زيادة الكلفة كثيرا عن سعر البيع.

ولم تتوقف الزيادة في العرض من المنتجين من خارج أوبك، وزاد منتجو الغاز والنفط الصخري، خاصة في الولايات المتحدة، إنتاجهم بعد تطوير تكنولوجيا لخفض تكلفة الاستخراج حتى أصبحت الولايات المتحدة الآن مصدرا صافيا للنفط، وليست مستوردا صافيا، إذ انها تنتج أكثر مما تستورد، إذ وصل إنتاجها إلى قرب 9.5 مليون برميل يوميا، بينما استيرادها في أعلى مستوياته عند 7.5 مليون برميل يوميا.

ونعد فنزويلا، تليها الجزائر، الاكثر تضررا بين أعضاء أوبك من انخفاض الأسعار وما يشكله من ضغط على الميزانية العامة، وتشهد فنزويلا، التي تحصل على 96% من العملة الصعبة من صادرات النفط منذ 2012، نقصا في المواد الأساسية وضمنها المنتجات الغذائية والأدوية وذلك بسبب قلة العملة الصعبة اللازمة لتوريدها.

وتثور شكوك حول قدرة اجتماع أوبك على التأثير كثيرا في الأسعار، فحتى لو جدت وقررت أوبك خفض سقف إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا، فان كثيرا من المحللين لا يرون ان ذلك سيؤثر كثيرا في معادلة العرض والطلب مع استمرار تراجع الطلب العالمي على الطاقة.

وترفض اغلب دول المنظمة خيار خفض سقف الإنتاج ما يوازي برميل، الى 28 مليون برميل يوميا، لما له من تبعات على حصص منتجي أوبك في السوق العالمي بالإضافة الى مشكلة تجاوز الحصص المزمنة التي تعاني منها اوبك.